

الصوارم المهرقة

[148] عليه وآله قال في حقها عليها السلام: " فاطمة بضعة مني، من آذاها فقد آذاني، ومن آذاني فقد آذى الله " وفي رواية " من اغضبها فقد اغضبني " وفي رواية " يريبنى ما رابها " وامثالها كثيرة فلو فرض عدم عصمتها لجاز عليها صدور معصية موجبة للحد أو التعزير عليها ولا ريب في اizardها حينئذ بذلك وهو منهي عنه لما عرفت من ان اizardها اizard الله تعالى ورسوله فلو لم تكن معصومة لزم جواز اizardها بالحد والتعزير فلزم ان يكون اizardها عليها السلام منهيًا عنه وجائزا هذا خلف فسقط جميع ما نسجه في نفى دلالة الحديث على عصمتها عليها السلام وبعبارة اخرى نقول: لا شك ان هذه الاحاديث جاءت في باب مناقبها وفضلها عليها السلام ومن وما من الفاظ العموم كما تقرر في الاصول فلو كانت تغضب وتتاذى بالباطل كما احتمله الناصبة في مقام التأويل لما جاز من النبي صلى الله عليه وآله ان يغضب لها ولو امكن صدور الباطل منها لما ساغ من النبي ص اطلاق لفظ الغضب بل كان يجب ان يقيده وعلى هذا لم يبق لها مزية على غيرها إذ يجب عليه ان يغضب لكل مسلم بل ولكل كتابي إذا اغضب بغير حق فلم يبق إلا ان غضبها مطلقا يغضبه ص وذلك دليل على عصمتها عليها السلام وانها لا يصدر عنها غضب إلا وهو حق وكذلك القول في حق بعلمها عليه السلام لأن النبي صلى الله عليه وآله دعا له على القطع في قوله: " اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وانصر من نصره، واخذل من خذله " ومثله اخبار النبي صلى الله عليه وآله على القطع وهو قوله " يدور الحق معه حيثما دار " وقوله " على مع الحق،، والحق مع على " وقوله " من اقتدى بعلى، فقد اهتدى " كما ذكره فخر الدين الرازي في تفسير الفاتحة وكذلك آية التطهير تدل على عصمة أهل البيت جميعهم كما اوضحناها سابقا. وأما ما ذكره من " ان دعواها انه نحلها فدكا لم تات عليها إلا بعلى وام ايمن فلم يكمل نصاب البينة،، الا آخره " فمدخول بان الحكم